المدينة، مجال عام لإنتاج السلطة والتمايزات الاجتماعية

أ.زكرياء اجنيخات، جامعة الحسن الثاني، عين الشق، الدار البيضاء- المغرب
أ.عبد القادر التايري، جامعة محمد الأول، وجدة- المغرب

The city, a public space to produce power and social differentiation

ZakariaJnikhat, Research in Geography, Hassan II University,Ain Chock, Casablanca, Morocco
Abdelkader Tayri, Assistant Professor, Researcher in geography, Mohammad the First University, Oujda, Morocco

ملخص: تتناول هذه الورقة العلمية بعض مظاهر الهيمنة التي تلعبها المدينة، باعتبارها مجالا متفاعلا مع التحولات الاقتصادية والتقنية. ونهدف من خلالها على إبراز التحول الذي عرفته المدينة باعتبارها جزءًا من المنظومة الرأسمالية. فلقد تحولت المدن من مراكز عمرانية سكنية، إلى مراكز تجمع للسلطات الاقتصادية والسياسية والفكرية والثقافية، متفوقة بذلك على المجال الريفي. وتعمل المدينة على تطوير وتحديث آليات اشتغالها باستمرار، وذلك في تناغم تام مع التطور الذي شهده النظام الرأسمالي، مما جعل من المدينة مجالا متفوقا ومتحكما ومالكا للرأسمال الرمزي والمادي، مساهمة بذلك في تحديث بنية المجتمع وتطويرها، ونشر قيم العصرنة والحرية، وتكريس التفاوتات المجالية والاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: المدينة، المجال العام، السلطة، التفاوتات المجالية والاجتماعية، التحولات الاقتصادية.

Abstract: This paper deals with some aspects of City domination, as a space that interacts with economic and technical transformations. The City has moved from urban center to the center of gathering economic, technical, intellectual and cultural. And the City always renew their working methods in its relation with capitalist system, this makes the City a controllable space and owner of symbolic and material capital, which to contributes to spreading the values of liberalism and create the spatial and social inequalities.

Keywords: city; public space; power; spatial and social differentiation; economic transformation.

1. مقدمة:

شهدت المدن تحولا كبيرا في شكلها ووظائفها وأدوارها المجالية، وفي علاقتها بالمجال الريفي. وهو تطور ارتبط بتجدد الحركية الحضرية، وتعدد الفاعلين والمتدخلين داخل المجال الحضري، وهيمنة الوظيفة الرأسمالية والاقتصادية داخل المدينة. وقد ترتب عن ذلك تجديد اليات اشتغال المدينة، ومنحها فرصة أكبر للهيمنة والتحكم في المجال. ولعل تحكم المدينة في انتاج السلطة والمال والغنى والفكر والرفاه، أصبح من أهم القضايا التي أخذت تطرح داخل حقل الفكر الجغرافي المهتم بالمدينة والتحضر؛ نظرا لما تكتسيه مثل هذه الموضوعات من أهمية كبرى. وهو ما يجعلنا نتساءل بدورنا عن ماهية مظاهر التحول التي شهدتها المدينة؟ وكيف تطورت اليات اشتغالها؟ وما هي العوامل التي جعلت منها مجالا للإنتاج أكثر منه مجالا للاستهلاك؟ وما هي انعكاسات ذلك على العلاقة بين المدينة والبادية؟

إن موضوع الهيمنة الحضرية الذي سنتناوله في هذه الورقة ينبني على أساس فلسفي فكري يسعى إلى التفكير السوسيو اقتصادي في قضايا تهم الجغرافيا الحضرية والتي ظلت حقلا تشترك فيه العديد من الحقول المعرفية كالجغرافيا وعلم الاقتصاد وعلم الاجتماع وغيرها وهو ما منحنا فرصة أكبر لتطوير وإغناء تحليلنا لظاهرة الهيمنة الحضرية وتحول مكانة ووظائف المجال الحضري وفي هذا الصدد انطلقنا من فرضيات مفاد الأولى منها أن المدينة هي ظاهرة اقتصادية بامتياز جاءت نتيجة للحراك الاقتصادي وتطور الرأسمالية وأصبحت أكثر هيمنة وتحكما، في حين أن الفرضية الثانية تنبني على أن المدينة أصبحت مجالا لإنتاج للتمايزات الاجتماعية والاقتصادية والمجالية متسمة بحركية قوية متجاوزة البادية.

ولعل تحليل العلاقة بين الاقتصادي والحضري من أهم أهداف هذه الوقة البحثية وذلك برصد مظاهر تأثير تحول أنظمة الإنتاج الاقتصادي في نشأة وتطور المدينة باعتبارها مجالا يعكس الدينامية الاقتصادية ومن جهة أخرى نهدف إلى تعميق التفكير في المدينة كمجال للسطلة وإنتاج آليات الهيمنة والتحكم والتمييز السوسيومجالي وقد اعتمدنا في ذلك على المنهج التوثيقي، إذ انطلقا من مجموعة من البحوث الجغرافية والاقتصادية المهمة لكل من David Harvey وJacqueline Beaujeu-Garnier و Paul Claval وPierre George و René Maunier وHenri Lefebvre وChristaller و Manuel Castells و Erving Goffman و Benzakour Saâd ومصطفى الشويكي وبرودل فرنان وغيرهم من كبار الباحثين الذين تركوا بحوثا قيمة ومتنوعة حول المدينة والمجال الحضري وما يشهده من حركية كبرى على كافة المستويات، وذلك من أجل استخلاص أهم الأفكار والقضايا الفلسفية حول الظاهرة الحضرية وما أصبحت تطرحه من قضايا جغرافية وسوسيولوجية عميقة.

2. جدلية المدينة والاقتصاد

تنمو المدن وتتطور في ارتباط وثيق بالحركية الاقتصادية، فالاقتصاد ينتج التمدين والعمران، والمدينة تحتضن النمو الاقتصادي. وبفضل التحولات القوية التي مست الميدان الاقتصادي، نتيجة للانتقال من اقتصاديات قائمة على الفلاحة والحرف إلى اقتصاديات قائمة على الصناعة

والمال والخدمات والتكنولوجيا، تمكنت المدينة من تجديد ذاتها بسرعة كبيرة، لتواكب هذه التحولات المجالية المهمة، فازداد انفتاحها وتحررها، وأصبحت أكثر تعقدا من أي وقت مضى.

1.2.المدينة مركز مرتبط بالهيمنة الاقتصادية

تشير البحوث الأثرية والتاريخية القديمة إلى قدم تشكل التجمعات البشرية، والانتقال من حياة التنقل والتشتت إلى حياة التجمع والاستقرار، وخاصة مع بداية ظاهرة الملكية الخاصة. ومند العصر الحجري الحديث، تشكلت مراكز وتجمعات مختلفة لجماعات بشرية متفاوتة من حيث أهميتها الاقتصادية والاجتماعية، وخاصة في اسيا الصغرى والشرق الأوسط والحضارات القديمة. وتعتبر المدينة محركا للاقتصاد وللحياة السياسية والاجتماعية داخل الدولة، فهي تزيد الجهد وتنمي عمليات التبادل، وتحرك الاقتصاد والمال، وتطور الخدمات والإعلام والحياة البشرية في كل أبعادها (Manuel Castells ,1976, pp13-14). لقد نشأت المدينة حسب التحليل الماركسي مع تقسيم العمل بين مجالين مختلفين، فجزء تشغله الفلاحة وما يرتبط بها من أنشطة الأرض المختلفة، وجزء تحتله الأنشطة الحضرية المبنية على الإنتاج غير الفلاحي، وقد بدأ هذا التعارض أو الازدواجية داخل المجال منذ الانتقال من الحياة البدائية barbarie إلى الحضارة civilisation أو من نظام القبائلTribus إلى الدولة Etat .

لقد ارتبط نمو وتوسع الظاهرة الحضرية في أوربا في المرحلة الأولى بعصر النهضة، حيث نمت المدن الأوربية بشكل سريع، وأصبحت تضطلع بدور اقتصادي مهم، من خلال احتضانها لكبار التجار والمصارف والحرف والخدمات. وقد أعطى ذلك دفعة قوية لنمو النظام الاقتصادي الرأسمالي، حيث شكلت المدينة حاضنا للرأسمالية والاقتصاد العصري.

إن العلاقة بين نمو المدن والتبادل، هي علاقة جدلية ومتطورة، ذلك لأن المدينة تخلق التوسع والازدهار والحضارة والثروة، وفي نفس الوقت تنعكس هذه الحركية على المدينة بشكل جدلي. فالمدينة تخلق وتقود عناصر التوسع والهيمنة على ما يحيط بها، سواء المجال الريفي أو التراب الوطني الذي نمت وتشكلت داخله، وهنا يمكن للمدينة أن تصبح مؤثرة في الدولة أو تقود الدولة، وتنعكس بذلك على مكانتها سياسيا واقتصاديا. فليست هناك مدينة دون سوق ودون اقتصاد، أو دون سلطة ونخبة سياسية واجتماعية، أيا كانت طبيعة هذه النخبة (Manuel Castells ,1976, pp13-14). فالمدينة فاعل يتكون من شبكة من المتدخلين، يساهمون في حركية الاقتصاد والمجال والانسان داخل المدينة. وحتى أولئك الأكثر فقرا، يسلكون هم أيضا سبيل الاستهلاك وتلبية مختلف حاجياتهم بشتى الطرق، محاولين الاندماج في الحياة الحضرية (برودل فرنان،2013، ص 665).

إن كل مدينة مهما اختلفت على مستوى حجمها ووظيفتها، لا بد وأن تبني لها علاقات معينة، وأول هذه العلاقات هو التكامل والتبادل والتفاعل مع المجال الريفي المجاور لها، باعتباره حاجة ضرورية تجعل من المدينة جسدا حيا، فهي تحتاج للبشر والسلع، إما من أجل الانتاج أو الاستهلاك. لكن كلما تضخمت المدينة ونمت، تفرض سيطرتها تدريجيا على الهامش الريفي، الذي يستسلم لرغباتها المادية والثقافية والعمرانية.

وهناك مستوى آخر من العلاقات التي تنسجها المدينة، وهو العلاقات داخل الشبكة الحضرية المركبة والمتفاعلة، وهنا تكون المدينة زعيما مجاليا، يحرك باقي العناصر من مدن وأرياف. وخاصة مع تمكنها من أساليب الحداثة والتغيير، وهي: المال والقرار السياسي والرأسمال الرمزي الفكري. لكن أحيانا، تكون المدينة عنصرا ثانويا وتابعا، وذلك في حالة ما لم تبني ذاتها ومجالها بشكل قوي، وما لم تكن سباقة لأدوات الحداثة والهيمنة.

إن المدينة تخرج للوجود حينما يكون مجال آخر أقل من مستواها، حيث تظهر المدينة متفوقة باقتصادها ومظاهر حضارتها وإنتاجها واستهلاكها الكبير، وتطور نظمها الاجتماعية والاستهلاكية وعاداتها وثقافتها، فتفرض قوتها على المجال الريفي، الذي يكون في هذه الحالة تابعا لها. وبالتالي فلكي تبقى المدينة ويعترف بها، لا بد لها من الهيمنة ومن التفوق، ومن فرض نموذجها على الغير.

ويعتبر العمل والإنتاج والوظيفة التي تشغلها المدينة داخل ترابها الإقليمي أو الدولي، أهم عنصر يمكن الاعتماد عليه لتحديد مكانة المدينة، ودورها الوظيفي ومستوى إشعاعها المجالي. فالمدن غالبا ما تستأثر بالعديد من الأنشطة والوظائف لصالحها، فتصبح بذلك صاحبة القرار، ومركزا للتحكم والهيمنة. وهذا الاختلاف على مستوى تقسيم العمل، وممارسة المهام والوظائف، غالبا ما ينتهي بانتصار المدينة، على اعتبار أنها الأقوى اقتصاديا وسياسيا، وأنها مصدر لاتخاذ القرار بمختلف أشكاله.

وليست المدينة ذلك المجال الذي ينمو ويتقوى دائما على حساب المجال الريفي، أي أنها تأخذ منه كل لوازم القوة والتفوق، فليست الأرياف دائما سابقة للمدينة، وفي هذا الصدد، يعتبر Jane Jacobs أن المدينة ظهرت إما في نفس الوقت الذي ظهر فيه سكان الريف أو قبلهم (JACOBS Jane1970, pp12 – 24)، وهكذا فقد ظهرت مدينة أريحا في سنة 6000 قبل الميلاد، وهي المدينة التي صنعت أو شكلت حولها مجالا ريفيا واسعا، وخاصة حينما تكون الأراضي الفلاحية واسعة، فسرعان ما تظهر أنشطة فلاحية لخدمة المدينة، فتتشكل بذلك علاقات اقتصادية وبشرية قوية، لكن المدينة مهما تفوقت ونمت، لا تستقل عن الريف والهامش، فكلما حاولنا الفصل بينهما، كلما اتضح أن العلاقات أكثر تجذرا وتداخلا وتركيبا.

2.2 تحرر المدينة

إذا كانت المدن قديما ترتبط أكثر بالأرياف لتلبية مختلف الحاجيات، فإننا اليوم أصبحنا أمام مدن مرتبطة بمناطق مختلفة من العالم، نتيجة لتطور الاقتصاد وأساليب الاتصال. وقد زاد هذا التحرر والانفتاح المجالي من تعقد العلاقات المجالية، وظهور أصناف جديدة من العلاقات الحضرية، تتجاوز بعيدا العلاقة التقليدية مدينة/ريف (Mathieu, Nicole. 2004, pp 64- 70) ، وذلك بفعل قوة الإنتاج المادي والثقافي الذي تشرف عليه المدينة، حيث أصبحت أكثر جاذبية للأشخاص والاستثمارات والفاعلين من مختلف الوجهات، تشدهم إليها الأنوار والحريات والرفاه، وقيم الاستهلاك ومظاهر البذخ والثراء والأجور والسلع المختلفة. (CHOUIKI Mustapha 2013, pp 3-9). لكن المدينة لا تجذب إليها الباحثين عن الاستثمار والتحرر من تجار وأطباء

ومهندسين ورجال الأعمال والفنانين والأساتذة فقط، بل أيضا بؤساء المجتمع من: فقراء وفلاحين وعمال وغيرهم، وهو ما يجعل من المدينة مجتمعا تغلي داخله الصراعات الطبقية بقوة.

وتشكل كل مدينة عالما قائما بذاته، له علاقاته المجالية والاقتصادية والبشرية، ولفهم هذه الصورة بشكل جيد، يمكن العودة إلى مدن العصور الوسطى، التي كانت مدنا محصنة ومسيجة ومنغلقة على ذاتها، وقد كان الهدف من هذه الحصون تحقيق الأمن والحماية اللازمة. وكان هذا المشهد سائدا بقوة في أوربا والصين وروسيا، حيث كانت الاضطرابات مألوفة في هذه المجتمعات، وهو ما يفرض على كل مدينة تقنين علاقاتها مع محيطها، تجنبا لكل الصراعات والتهديدات. لكن هذا لم يكن يعني الانغلاق الكلي، إذ غالبا ما كانت الأسوار تتخللها أبواب، تضمن تزويد المدينة بحاجياتها أو الدفاع عن نفسها.

إن تحرر المدينة تم بشكل تدريجي، حيث ارتبط في البداية بتطور الاقتصاد والمبادلات والتجارة والمعاملات النقدية والتصدير والاستيراد، وهو ما فرض على المدينة فتح أبوابها للعالم، فأصبحت تنمو بسرعة كبيرة، في إطار حرية لا مثيل لها، وخاصة في العالم الرأسمالي (BRUVELLE Pierre, DEZERT Bernard, 1983, pp 7- 12)

لقد أصبحت بعض المدن تفرض سيطرتها على الدولة، وتوجهها سياسيا واقتصاديا وثقافيا، فأصبح واجبا على الدولة مراعاة مصلحة المدينة ورغباتها وحاجياتها وحياتها الاقتصادية والاجتماعية، وفي هذه الحالة تصبح المدن عوامل مستقلة ومهيمنة، بفضل علاقاتها وشبكات الاتصال التي تنسجها مع جميع الوجهات، فتصبح بذلك أكثر قوة وتأثيرا (CHOUIKI, Mustapha 2002, pp 3-7). فمن ينكر علاقات مدن مثل: طوكيو ولندن ونيويورك وسنغافورة وفرانكفورت وسيول؟ فهذه المدن وغيرها، تشكل أخطبوطا اقتصاديا وثقافيا، له مؤسساته ووسائله المختلفة، التي يفرض بها كل ما ينتج، لتحقيق حاجياته المختلفة، وللتواصل مع المحيط القريب والبعيد، وخلق الامتيازات وتجديد الذات باستمرار.

ولعل النظام الرأسمالي الذي احتضنته المدن الغربية، وخاصة مع مطلع القرن التاسع عشر، لعب دورا كبيرا في تحقيق ذلك، فهو الذي نشر قيم الحرية والربح والاستقلال، حتى أصبحت تشكل جزءًا من هوية المدينة، التي احتضنت الرأسماليين والمشاريع والاستثمارات والنخب البورجوازية، فأصبحت بينهما علاقة ثنائية وطيدة، فكلاهما يحتاج للآخر، فالمدينة توفر الحماية للرأسمالية، وهذه الأخيرة تقود المدينة نحو التوسع والانفتاح والتحرر.

لقد شكلت المدن الغربية بالخصوص، عوالم حرة ومستقلة الذات والكيان، مستفيدة من التطور الاقتصادي والتقني، وتجديد التقنيات ووسائل التواصل، وتعقد النظام النقدي والمالي داخلها. فأصبحت المدن هي النقود، هي الثروة والغنى، والإنتاج والاستهلاك. ولهذا، فالمدن كانت سباقة للاقتصاد الحديث، وأصبحت أكثر هيمنة وقوة، ولعل مدن عصر الاكتشافات الجغرافية في القرنين الخامس عشر والسادس عشر الميلاديين (البندقية، جنوة، اشبيلية، برغش، فلاندريا، القسطنطينية، فلورنسا، بيزا...) ومدن عصر الثورة الصناعية خلال القرن التاسع عشر (لندن، باريس، موسكو...) ومدن الرأسمالية المالية الحديثة في نهاية القرن العشرين (طوكيو، لندن، سنغافورة، سيول، بكين، ساوباولو، امستردام، نيويورك...) خير مثال على ما نقول. ولهذا، يمكن

القول إن مقولة البورجوازيون أهل المدن، لها دلالتها وعمقها التاريخي، فنشأة المدن الحديثة، ارتبطت بالبورجوازية التي تتحكم في الاقتصاد والعلم والسياسة (Maurice CATIN et Christophe VAN HUFFEL. 2003, pp 85- 107) . وفي هذا الصدد يقول Werner Sombart: "إن الذي وُلد عندما نشأت المدينة كان مجتمعا جديدا، بل كان أكثر من ذلك عقلية جديدة، عقلية تتسم بالربح والمال والثراء والتنافس والاستهلاك والمخاطرة، وهذه العقلية هي عقلية التجار قبل كل شيء، عقلية الثروة والاحتياط والادخار والاستثمار" (SOMBART, Werner 2001, pp 147- 167)، هكذا ستعيد المدن تجديد قواعدها وآليات اشتغالها، حتى أصبح الوقت بدوره مرتبطا بالمال. فكل مدينة تحمل في طياتها رغبة قوية في الهيمنة والسيطرة والتحكم، وكل مدينة إن لم تنتهز الفرصة، ستبقى في مؤخرة الترتيب. وهناك مدن تمتاز بمؤهلات لا توجد في غيرها، وبالتالي فدرجة التحكم والتملك تختلف من مدينة لأخرى. لكن السؤال الذي يطرح هو: ما هي فائدة وأهمية هذه المدن التي تمتلك أدوات النجاح والتفوق والتحكم؟ فالمدن الكبرى حينما يزداد حجمها، وتتضاعف قوتها وأهميتها، تزداد نفقاتها ويزداد طلبها على المواد الخارجية، وهذا يعني أنه على الآخرين أن يدفعوا ثمن هذا النجاح .

إن المدن بهذا الحجم والقوة تصبح هي من يقود الدولة، ويساهم في بنائها اقتصاديا وسياسيا، ذلك أن المدن الكبرى هي التي تخلق الاقتصاد، وتنمي الرساميل وتنشئ الأسواق، فعلى سبيل المثال جعلت مدينة امستردام من هولندا قوة عظمى منذ القرن السادس عشر، بفضل قوة نشاطها التجاري والمعدني والبحري؛ كما أن مدينة لندن لعبت دورا كبيرا في نشأة السوق البريطانية العظمى خلال القرن التاسع عشر، نتيجة لتلك التيارات الكبرى من البضائع والسلع والأموال التي كانت تتدفق نحوها، إذْ لعبت الصناعة والتجارة دورا كبيرا في قوة بريطانيا، إضافة إلى الدور الفكري والثقافي الذي ميز المدينة. والسؤال الذي يمكن أن يُطرح هو: أليست هذه المدن الكبرى التي تقود الدولة والمجتمع مكلفة ماديا وسياسيا؟ ألا تستنزف النصيب الأوفر من الناتج الوطني الخام والميزانيات العمومية؟ أليست هذه المدن الكبرى تستنزف ثروات وخيرات أقاليم أخرى؟ ألم تصبح هذه المدن مجرد أدوات للجاه والترف والمادة والمتعة؟

3. المدينة مجال منتج ومهيمن

تعتبر المدينة وحدة مجالية وسوسيو اقتصادية متطورة في الزمان والمكان، ومتحولة في خصوصياتها ووظائفها المجالية. فالمدن منذ نشأتها في الحضارات القديمة على شكل مجتمعات محلية صغرى، وأحيانا على شكل مدن دويلات، كانت مدنا مستهلكة أكثر منها منتجة. لكن التقدم الذي شهده المجتمع منذ النصف الثاني من القرن 20م، جعل الظاهرة الحضرية تتغير بشكل جذري فأصبحنا أمام مدن منتجة ومهيمنة وفاعلة في مجالها وترابها الإقليمي، ومحتكرة للسلطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية (PECQUEUR Bernard, 2006, pp 6- 13).

1.3 المدينة مجال متفوق خاضع لقانون العرض والطلب

شكلت المدينة سواء في مرحلة الاكتشافات الجغرافية أو عصر الثورة الصناعية والمالية مركزا للأعمال والإنتاج، وقد تعززت هذه المكانة اليوم، خاصة وأن المدن أصبحت تؤوي أكثر من نصف سكان العالم. وبالتالي فقد تمكنت من فرض ذاتها بقوة، من خلال استحواذها على كل

الخيرات المادية والرمزية. فسكان المدن يعتبرون الآن أكثر انتاجية في العديد من المجالات، وذلك على مستوى: المعرفة، التجديد، الإنتاج المادي، الاستهلاك، الرفاه، الثقافة والفكر، الفن والماديات...إنها مكان متخصص في إنتاج كل ما يتيح التفوق، وهو ما مكنها من أن تصبح منسقا للأنشطة المختلفة داخل البلد، ومركزا لاتخاذ القرارات والمراقبة المجالية، ليس على مجالها فقط بل على المجال الريفي والوطني برمته.

لقد ولد النمو الاقتصادي الكبير الذي شهدته المدن، مجموعة من التعابير التي تختزل دينامية المجالين الحضري والريفي، وهي تحولات تعكس دينامية المدن وتحولها باستمرار. ومع تقدم الوقت، تغير كل مدينة استراتيجيتها وعلاقاتها، ودورها في النظام المجالي، وإعادة تشكيل بنيتها، ونظام العمل والإنتاج داخل ترابها.

إن المدينة كظاهرة مجالية هي نتاج للتراكم المادي، وبالتالي فالميلاد الاقتصادي للمدن يبقى واضحا، ويختلف الناتج المادي لكل مدينة تبعا لحجمها ووظيفتها. فالمدينة أصبحت مصدرا للمعلومة، وهي من ينشرها ويسوقها. إنها مكان لإنتاج الرأسمال الثقافي والفكري والمعرفي، وهي أقرب مكان إلى العالم؛ بفعل اتصالها وتواصلها الدائم، عكس الكثير من المجالات الريفية، إنها مكان للسرعة والرقميات والاتصال.

2.3 المدينة منتج للسلطة/ أداة للتحكم

أصبحت المدينة مكانا لتركز السلط وممارستها وإنتاجها، كما أنها أداة تخدم السلطة السياسية والاقتصادية، ويزداد هذا الدور الحيوي يوما بعد يوم نتيجة لامتلاك المدينة لأدوات الحداثة والتحديث، وتركز السلطة والفاعلين السياسيين والاقتصاديين. ويمنحها ذلك القدرة على إنتاج السياسات التي تؤثر في المجال الريفي والدولة في شموليتها (CHOUIKI Mustapha, 2013, pp 4-8)، كما أن العديد من الأحداث والتحولات السياسية التي تشهدها العديد من البلدان تنبعث من المدينة، التي أصبحت تعتبر مكانا للتنظيم الاقتصادي والسياسي للمجتمع، بل أداة لإنتاج وتكريس التفاوتات المجالية.

لقد تمكنت المدينة من احتلال مكانة مركزية داخل الدولة الحديثة، وتقوم بدور وظيفي مهم، وهو أنها تحتضن السلطة الاقتصادية، التي تعمل على إنتاج القرارات الاقتصادية الحاسمة، وتؤثر في الشأن الاقتصادي للبلد، وتنعكس على الناتج الوطني الخام، وتلعب دور القناة لتمرير الرأسمالية والعولمة. لكنها في نفس الوقت، تحتضن السلطة السياسية، من أجل تنظيم المجتمع والمجال، وتكريس التفاوتات المجالية والحفاظ عليها، ومراقبة التراب والتحكم في الدينامية السوسيومجالية.

إن التحكم في السلطة السياسية، يعني التحكم في مراقبة المجال والسكان والثروات، وتنظيم التراب وفق منظور الفاعل الاقتصادي. وهي السلطة التي تبقى تحت وصاية المدينة في غالب الأحيان، مما يمنحها قيمة رمزية كبرى، ويجعلها تحظى باهتمام أكبر من طرف الدولة، خاصة أنها تصبح مكانا للتركز متعدد الأبعاد والمستويات (CHOUIKI Mustapha, 2013, pp 9-11).

إن أهمية المدن داخل البلدان، يمكن رصدها من خلال النمو المتسارع للسكان الحضريين، حيث أصبح أغلب السكان يقطنون في المجالات الحضرية، وهذا الأمر يزيد من حظوظ المدينة في

التمتع بالسلطة وممارستها، ووصايتها الكبرى على المجال، بل أكثر من ذلك نشر وتسويق نموذجها الثقافي والاجتماعي داخل الأرياف، التي تجد نفسها في موقع المقاومة أمام تيار العولمة والحداثة وإنتاج التناقضات والتفاوتات المجالية.

إن التركيز الذي تشهده المدن اقتصاديا وسياسيا، هو مظهر من مظاهر التركيز الرأسمالي، الذي تزداد حدته ووتيرته في العالم. لقد أصبحت المدن مراكز اقتصادية ومالية وتكنولوجية وعلمية وسياسية متنافسة (Maurice CATIN et Christophe VAN HUFFEL. 2003, pp 85- 107) ، إلا أن مدن البلدان النامية تجد نفسها في خدمة الرأسمال الأجنبي، الذي يتخذها كقناة للتسرب داخل المجتمع. فأصبحت بلدان العالم النامي تستقبل تيارات مالية أجنبية، وقيم رمزية واجتماعية وثقافية مختلفة، تعيد توزيعها ونشرها داخل المجال والتراب المحلي بطرق متعددة. فنصبح إزاء مدن متعاونة مع النظام الرأسمالي، أو في خدمته إن صح التعبير.

ولتسهيل العملية أكثر، تقوم السلطة السياسية بكل جهودها لخدمة السلطة الاقتصادية، حيث نجد النخب السياسية والفاعلين السياسيين يمهدون الطريق لذلك، ويشرعون ويصدرون قرارات مختلفة، ويضعون استراتيجيات متنوعة، وهي في الأخير ليست إلا محاولة لإضفاء الشرعية على مضامين السلطة الاقتصادية، وتسهيل تجذرها في المجتمع. وهكذا تلعب المدينة دوران مزدوجان: فهي من جهة تقوم بمهمة المراقبة الاجتماعية والسياسية للتراب، وفي نفس الوقت تخدم الليبرالية الاقتصادية، التي تأخذ أبعادا اقتصادية ومجالية متعددة.

ومع نمو المدينة، تزداد سلطتها لتشمل الأشياء والأشخاص. ونظرا لكون المدينة وسيلة للتركز، متعددة الأبعاد والمستويات، فإنها تمتلك أدوات اختبار وممارسة السلطة، وذلك من خلال التمكن من أدوات إنتاج وممارسة الفعل السياسي والاقتصادي، وتدعيم وجود الدولة، التي تتحكم في مجال التعمير والتخطيط العمراني، قصد الحفاظ على سلطتها في إنتاج المجال ومراقبة المجتمع (Claude Raffestin 1980, pp 48-52)

بالإضافة الى التركيز السياسي والاقتصادي، فإن المدينة أصبحت مكانا للتركز الإداري والخدماتي، وهو شكل من أشكال التحكم والاحتكار الذي تمارسه المدينة، وخاصة العواصم والمدن الكبرى، ذات الاشعاع الوطني والدولي.

كما تعتبر المدن أيضا إحدى الأدوات الرئيسية في تفكيك البنيات التقليدية داخل المجتمع، نظرا لدورها الكبير في تحول بنيات استغلال وتنظيم المجال والمجتمع، فالمدينة تمتلك أدوات الحداثة والعصرنة، التي تستغلها في إعادة البناء الاجتماعي. وقد ازدادت أهمية المدن في هذا الاتجاه، نظرا لاستقطابها لأغلب سكان الأرياف، الذين يضطرون للهجرة نحو المدن؛ وداخلها تبدأ عملية التخلص التدريجي من الإرث الاجتماعي والثقافي، وتكريس العزل الاجتماعي والمجالي.

إن المدينة باعتبارها وحدة مجالية واجتماعية متطورة عبر الزمن والمكان، ومتحولة في خصوصيتها ووظائفها المجالية، ليست سوى فضاء لتكريس قيم الاستهلاك والانتاج. فالمدينة دوما تتلقى حاجياتها البشرية والاقتصادية من الهامش الريفي، أو من بلدان بعيدة عنها، في إطار العولمة وتحرير المبادلات والأسواق (Vanier, M. 2005, pp 13-17). وقد ساعد الاحتكار السياسي والاقتصادي الذي تمارسه المدينة، على ظهور مجموعة من الاشكاليات المجالية، التي

تتطلب تحليلا عميقا لاستشراف مستقبل هذه الدينامية، والوقوف عند أهمية هذا التحول، وانعكاساته على مسارات تطور المدينة والبادية، وتأثيره على الأبعاد السوسيومجالية.

لقد أدت هذه الدينامية إلى ظهور مجموعة من المشاكل المجالية المتعددة والمتفاوتة من حيث خطورتها، لقد أصبحت المدينة مجالا معقدا، وأكثر ارتباطا بالنظام العالمي سياسيا واقتصاديا، لتساهم بذلك في إنتاج التراتبات Hiérarchies والتمايزات الاجتماعية، وهي بنيات اجتماعية رافقت قوة التحضر التي بات يشهدها العالم (ورياش مرزوق قيس، 1988، ص ص 67-72)، وهو ما يفرض على العلوم الاجتماعية بمختلف مذاهبها الفكرية مساءلة هذه الدينامية وتفسيرها. فالمدينة باعتبارها مجالا متميزا من حيث مورفولوجيته ووظائفه، ومحتكرا للسلطة والاقتصاد والرأسمال الرمزي، تزيد من حدة التباينات المجالية، وفق سيرورات مركبة ومجهولة المسار.

3.3 المدينة أداة للتنظيم الاجتماعي

تعد المدن والأقطاب الحضرية مختبرا اجتماعي (CHOUIKI Mustapha 2013,p14) فوظيفتها في التنظيم الاجتماعي لا تشمل السكان الحضريين فقط، بل يمتد تأثيرها للهوامش وباقي المجالات المجاورة، وأحيانا يكتسي تأثيرها بعدا وطنيا ودوليا، من خلال نقل القيم المختلفة، داخل مختلف الأوساط الريفية والحضرية. فهي تلعب دورا حاسما في إعادة الهيكلة الاجتماعية للأرياف والمدن، من خلال تسريب (Infiltration) القيم الحضرية والحضارية المختلفة، إما عبر الاعلام أو بشكل مباشر؛ وذلك بسبب الحركية السكانية الدائمة ما بين المدن والأرياف، أو بسبب تأثير العمال والمستخدمين من أصول حضرية مختلفة. كما أن المدن تشكل مصدرا مهما لتسريب الخدمات الاجتماعية والحضرية المتنوعة نحو باقي المناطق، وذلك في مجال الصحة والتعليم والأبناك والتأمين والتقنيات ووسائل المواصلات، وهي مجموعة قنوات قوية على مستوى تمرير الرأسمال الرمزي والاجتماعي، ونشره عبر المجتمع. إضافة إلى تأثير المنظمات الاجتماعية والسياسية والمهنية مثل: الأحزاب والنقابات والجمعيات ومختلف التنظيمات والمرافق الدخيلة على المجال الريفي.

لقد أصبحنا أمام مجال يُجسد كل الحركيات الاجتماعية والمجالية، ويقدم لنا صورة عن المجال والمجتمع ماديا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، خاصة وأن المدينة وقنواتها الاجتماعية تعمل على تثبيت نمط الحياة الحضرية داخل الوسط الريفي، وهو ما يعمل على تغيير اليومي الريفي (Le quotidien rural)، وذلك على مستوى الشكل كما على مستوى المضمون. وهذا التأثير يجعل الساكنة الريفية أكثر قربا من الحياة الحضرية، وأكثر ميلا إلى عيشها والاندماج فيها؛ لكونها تظهر بديلا أفضل لدى فئات واسعة من سكان الأرياف، فتتحلل بذلك الروابط الاجتماعية تدريجيا، وتحل محلها قيم وروابط بديلة. و بذلك نكون أمام ديناميات اجتماعية جديدة داخل الأرياف، وهذه الديناميات لا تتم دون مقاومة اجتماعية، تقودها جماعات وتيارات محافظة ومتماسكة، لكنها في الأخير تضطر للاندماج التدريجي في معالم الحياة الحضرية.

ويمتد تأثير المدينة وصداها ليشمل تغيير وتجديد النخب المحلية، وإعادة إنتاج التفاوتات الاجتماعية والمجالية داخل الأرياف، كما تعيد انتظام التوازنات الاقتصادية داخل المجال،

مساهمة بذلك في عصرنة وتحديث المجتمع على كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

4.3. المدينة أداة للعصرنة والتحديث وتطوير الاقتصاد

تعتبر المدينة مصدرا مهما لعصرنة الاقتصاد والمجتمع، وذلك من خلال استقطابها للمؤسسات والفاعلين الخواص، واستقبالها لمشاريع اقتصادية مختلفة، تنعكس على بنية ونظام الانتاج، الذي يتحول باستمرار، ويمتد أثره ليشمل المدن المجاورة والأرياف. كما أن المدن تعد المساهم الأكبر في الناتج الوطني الخام للدول، وخلق الثروة والغنى داخل المجتمع الحضري، ونشر وإنتاج الماديات المختلفة، وتنمية روح الاستهلاك، وإنتاج فائض القيمة، وتحقيق تراكم الرأسمال المادي، رغم أنها لا تضمن العدالة الاجتماعية والمجالية داخل حدودها الترابية، فتصبح بذلك إطارا ماديا ومركبا اجتماعيا وثقافيا أكثر تناقضا.

إن المدينة كمجال متميز، هو تعبير عن مكان Lieu تتمركز فيه وسائل الإنتاج والتبادل والسلع، وتتنافس داخله القوى المنتجة، فتتمكن بذلك من الإنتاج وإعادة الإنتاج. ووراء هذه الوظائف تخفي المدينة سلطتها الواسعة، وأثرها القوي effets du pouvoir . وهكذا فالمدينة مجال نقرأ من خلاله الايديولوجيات والتناقضات التي تميز المجتمع، وكل الصراعات الخفية بين المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية.

لقد أصبحت المدينة مركز التأثير القوي داخل النظام المجالي العالمي، وذلك على مستوى الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، فالنظام الحضري يتغير باستمرار، ويتكيف للقيام بمهامه ووظائفه المختلفة. فالمدينة أصبحت هي حاضر ومستقبل الأفراد، فهي الشكل الجديد الذي أصبح يستهوي ويغري الكثيرين للعيش داخله، إنها أقصى مراحل الانتظام المجالي. ومن هنا يمكن التساؤل لماذا وكيف وجدت الظاهرة الحضرية؟ وتطورت داخل المجال بهذه السرعة؟

لفهم ذلك ننطلق من قراءة اقتصادية للمجال، نعتبر من خلالها المدينة تجمعا اقتصاديا واجتماعيا، تتركز داخله كل اليات الإنتاج، مهيمنة بذلك على الأفراد والمؤسسات والنظام الاقتصادي، حيث تهيئ له كل شروط التطور والتغيير والابتكار والتبادل، فالمدينة تعيش في هذه التفاعلات باستمرار ،وتؤكد وجودها عبرها، منخرطة بذلك في شبكة محلية ووطنية ودولية.

ويعتبر احتكار المعلومة أحد الصفات التي تميز المدينة اليوم، فهي تنتج وتحتكر كل المعلومات والمعارف المختلفة، متحكمة بذلك في الأفراد والمجتمع. فالمدن حسب تعبير [فيدال دو لا بلاش] هي منبع الحضارة، وهي نقطة انطلاق وتشكل تنظيماتنا السياسية والتاريخية والاجتماعية (Vidal de la Blache, 1911,p174). هذا الشكل المجالي، يعد اليوم أكثر دينامية وتحولا، وارتباطا بقيم التغيير والابتكار.

4. دينامية وتحول المدينة

يمكن أن ننطلق هنا من مجموعة من الأسئلة التي تقتضي إيجاد أجوبة شافية: هل المدينة مجال مستقر وساكن؟ من الذي يحرك المدينة؟ وبأي شكل تتم هذه الحركة السوسيومجالية؟

1.4. المدينة نظام يتجدد باستمرار

تجري داخل المدينة تفاعلات متعددة، ذات طابع اقتصادي واجتماعي وسياسي، يقودها مجموعة من الفاعلين (أفراد ومؤسسات)، مساهمين في تشكيل شبكات على مستوى السلطة والإنتاج والاقتصاد، مما يساهم في خلق تراكم مادي ورمزي مهم داخل المدينة. ويرتبط تطوير هذه الشبكات الحضرية بحجم وتخصص المدينة (la taille et la spécialisation de la ville) (Reymond Henri ,1981, p124)، وفي هذا السياق، فالمدينة لا تظهر أبدا على انفراد منعزلة(isolément) ، بل تشكل جزءًا من شبكة حضرية كبرى، ذات بعد جهوي أو وطني ودولي أحيانا، إنها عقدة (nœud) داخل نظام بشري مركب وتفاعلي، والذي يطور شكله التراتبي داخل بنية مترابطة (Denise PUMAIN,1992) (Cohérente) ودائما تعمل المدينة على ربط وتجديد علاقاتها مع باقي المكونات المجالية، وذلك عن طريق شبكات متعددة للتواصل والتبادل، وبالتالي فلا يمكن فهم تطور مدينة دون فهم طبيعة علاقاتها الوظيفية داخل الشبكة الحضرية أو المجالية.

وشكلت نظرية الأماكن المركزية (la théorie es lieux centraux) أول التفسيرات التي صاغها كريستالر حول تراتبية المدن، وطبيعة العلاقات داخل الشبكة الحضرية، وتوزيع الأنشطة والخدمات حول المدينة المركز/القطب. ويختلف إشعاع تأثير المدينة تبعا لوظيفتها وموقعها ونخبها والفاعلين داخلها، ويختزل مفهوم المركزية الترابطات بين مركز (un centre) والذي يحتكر أو يوفر الخدمات المتنوعة، ثم جهة مكملة، والتي تحتاج دائما إلى المركز لتلبية مطالبها. إن المدينة تصبح عبارة عن سوق أو مكان، حيث يلتقي العرض والطلب حول الخدمات المادية والرمزية، ويرتبط تطور العرض والطلب بطبيعة وانتماء المستهلك، ونوع الخدمات وتنوعها والمسافة ووسائل النقل والدخل الفردي وتأثير الإعلام.

لقد تبلورت العديد من النماذج النظرية الفعالة، التي قدمت تحليلا وتفسيرا جيدا لشكل وتكون التراتبية الحضرية، ولعل أهمها نموذج (Gibrat) حول التفاوتات الاقتصادية (les inégalités économiques)، والذي ربط نمو المدن بنظام غير متناسق Dissymétrique إذْ أن كل المدن تنمو وتتطور لكن بمعدلات متفاوتة. وترتبط التحولات النوعية داخل المدن بدرجة أولى بالتخصصات الاقتصادية spécialisations économiques وبالتركيب الاجتماعي. وغالبا ما تعمل المدن على تطوير بنيتها الاقتصادية والاجتماعية، حيث تتخلى في بعض الأحيان عن الوظائف القديمة (الصناعة، المناجم، الحرف التقليدية...) وتكتسب وظائف جديدة ومغايرة (الخدمات، السياحة، المال والأعمال الحرة...) وتمس هذه التحولات كل التراب الحضري؛ نظرا لانعكاساتها المجالية القوية، وتأثيرها المباشر وغير المباشر على عناصر المجال الحضري، ويزيد من ذلك انتشار وتدفق (Diffusion)التجديدات(Innovations) بشكل واسع داخل المدينة، والتي ازدادت وتيرة إنتاجها في الآونة الأخيرة، مما لعب دورا كبيرا في تجدد البنية الاقتصادية للنظام الحضري، وميلاد تنافس سوسيو مجالي حقيقي بين المدن (CHOUIKI Mustapha, 2005, pp 58-65).

وتعد العقود الأخيرة من القرن العشرين ومطلع القرن 21م، مرحلة مهمة في تاريخ الحياة الحضرية، حيث نمت المدن بشكل أكثر من أي وقت مضى، وشهدت تحولا عميقا مرتبطا بتأثير نظام النقل والاتصال والإعلام والاقتصاد والتقنيات، وهو ما زاد من حدة التمايزات المجالية والاجتماعية (Différenciations spatiales et sociales) داخل المدينة والتراب في شموليته ومختلف مستوياته. فتنقل الأشخاص والخيرات les biens والأفكار les idées يؤثر على نظام الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويطرح في نفس الوقت مشاكل عويصة على مستوى البيئة والطاقة والموارد وتهيئة المجال، وهي انعكاسات تسمح بتحليل عميق لبنية ووظائف المجتمع الحضري المعاصر (أسلوب حياة، استعمالات التكنولوجيا والتقنيات، البِنيات الاقتصادية والمؤسساتية، اللامساواة الاجتماعية، التيارات الثقافية والرمزية والمادية...) .

إن واقع المدن وما تحمله اليوم من تناقضات ومشاكل وتحديات، جعلها في مأزق كبير، يفرض على الدراسات الحضرية تعميق براديغمات ومقاربات التحليل، لفهم هذه التحولات والتوصل إلى مرحلة خلق التوازنات داخل المجال الحضري، وذلك في علاقته بالمجال الريفي. وقد أشار Pierre Ansayو René Schoonbrodt في دراستهما المعنونة ب Penser la ville : بأن المدينة في حالة سيئة، وتسير نحو الأسوأ، سواء في بلدان الشمال أو الجنوب، مع آثار وانعكاسات متباينة، وهو تعبير على أزمة المدينة، وما تعانيه من إكراهات متفاوتة الخطورة (ANSAY Pierre, SCHOONBRDT René ,1998, pp 15-16)

ولم يعد أثر هذه الانعكاسات منحصرا داخل المجال الحضري، بل أصبحنا في العقود الأخيرة أمام انتشار قوي للتمدين، وللظواهر الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة به، وهو ما أدى إلى تماهٍ قوي ما بين المجالين الحضري والريفي، وهو تحول يعكس حركية وتغير المدينة باستمرار، وقد أشارت إلى هذه التحولات مجموعة من الحقول المعرفية المهتمة بالمجال الحضري: الهندسة المعمارية، الاقتصاد، علم الاجتماع، الجغرافيا، علوم السياسة، التاريخ وغيرها من الحقول المعرفية المختصة... وهي كلها دراسات قاربت المدينة من زوايا مختلفة، شخصت مقومات المدينة وقوتها وإكراهاتها، التي تزداد مع حركية المدينة.

2.4. المدينة مجال يتسم بالحركية

رافق توسع ودينامية المدينة حركية سكانية قوية، حيث إن تطور الظاهرة الحضرية وتحول بنياتها الاقتصادية والاجتماعية، يخلق بالموازاة مع ذلك حركية سكانية كبيرة، تتفاعل وتعبر عن هذه الدينامية الاقتصادية. وقد استعملت الحركية La Mobilité كظاهرة مجالية للتعبير عن عبور المجال ماديا وثقافيا le franchissement de l’espace (KAUFMANN Vincent,2014, p41). إن المفهوم الأكثر تعبيرا على دينامية المدينة في الزمن والمكان، وعلى المستويين المادي والرمزي، وعلى كافة المستويات البشرية والاقتصادية هو الحركية la Mobilité, The Mobility وقد تم استعمال هذه العبارة سنة 1927 في الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك على يد الباحث السوسيولوجي Pitirim Sorokin الذي نشر كتابا تحت عنوان: الحركية الاجتماعية[Social Mobility] ، حيث عرف الحركية الاجتماعية داخل المجال الحضري بأنها: تغيير للأوضاع السوسيومهنية للأفراد داخل السلم الاجتماعي للمجتمع

الحضري، وقد جاء المفهوم هنا ذا دلالة اجتماعية صرفة أكثر منها جغرافية، حيث تم التركيز على الحركية الاجتماعية أو الحركية في المجال الاجتماعي، وذلك من خلال رصد مظاهر التحول داخل النظام الاجتماعي، على مستوى الوظائف والتنظيم واشتغال الفاعلين في المجتمع، إنها تغيير للوضع الاجتماعي والانتماء المجالي.

أما على المستوى الجغرافي فيمكن رصد أربعة أشكال من الحركية السكانية داخل المدينة: فهناك الحركية اليومية، حركية المسافرين، حركية الإقامة وحركية المهاجرين، وقد تأخذ مدى زمنيا قصيرا أو طويلا، ونفس الشيء بالنسبة للإطار المكاني، فقد تحدث داخل المجال الداخلي أو الخارجي، وهنا يصبح المفهوم معبرا عن العبور أو التغيير المجالي.

إن المدينة مجال حركية أكثر من الريف، إنها مجال تنقل السكان والأفراد بشكل يومي ومستمر (La mobilité de la vie quotidienne) وهي حركية مرتبطة بالأنشطة اليومية للسكان والوقت ووسائل النقل والمسافة، كما أن المدينة مجال يشهد حركية مهمة على مستوى السكن والإقامة، أي تغيير مكان الاقامة؛ بسبب العمل أو ثمن العقار أو الموقع أو التلوث أو طبيعة الخدمات، وهو معيار مهم يعبر عن الحركية الدائمة داخل المجال الحضري (BRUN Jacques, Catherine BONVALET, 2002, pp 63- 72).

5.خاتمة

إن حركية المدينة والمجال الحضري، انعكاس لقوة المدينة وتطور آليات اشتغالها، وهو تطور ارتبط بدرجة كبيرة بالعامل الاقتصادي، الذي أثر على تشكيل وبنية وتطور المدينة. وهكذا أصبحت العلاقة بين الاقتصادي والحضري من أكثر القضايا إثارة داخل حقل الجغرافيا، وباقي العلوم الاجتماعية والاقتصادية، حيث أصبحت المدينة حاضرة بقوة في الفكر الاقتصادي، خاصة مع ما أصبحت تحظى به المدن من سلطات واسعة، مواكبة للسلطة الإنتاجية والاقتصادية والسياسية، والتي جعلت منها مركزا للاقتصاد والفكر والسياسة، وهي آليات وسلطات تمنح المدينة فرصة أكبر للهيمنة داخل الدولة وأحيانا خارجها.

قائمة المراجع:

1.برودل فرنان (2013): ترجمة ماهر مصطفى: الحضارة المادية والاقتصاد والرأسمالية من القرن 15م حتى القرن 18م، الجزء الأول، المركز القومي للترجمة، القاهرة.

2.ورياش مرزوق قيس (1988): التراتبات الاجتماعية والتراتبات المجالية، ورد في تطور العلاقات بين البوادي والمدن في المغرب العربي، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 10، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة محمد الخامس بالرباط، ص ص 67-72

3.ANSAY Pierre, SCHOONBRDT René (1998): penser la ville, Édition AAM, Paris.

4.BRUN Jacques, Catherine BONVALET (2002): Approches quantitatives ou qualitatives de la mobilité résidentielle : éléments de bilan et perspectives, Espace Populations Sociétés, in Espace, populations, sociétés, paris.

5.BRUVELLE P, DEZERT Bernard (1983): Les relations entre la ville et l'industrie: formes anciennes et formes nouvelles , in Hommes et Terres du Nord, 1. Villes et industries, France.
6.Catherine Fournet-Guerin, Céline Vacchiani-Marcuzzo(2009) : Les pouvoirs dans la ville, in l'espace Politique, France.
7.Maurice Catin, Christophe Van Huffel. (2003): Concentration urbaine et industrialisation, in Mondes en développement, no 121, Mondes en développement, Université de Toulon et du Var, France.
8.CHOUIKI Mustapha (2013): la ville produit et/ ou instrument du pouvoir ? Des exemples du Maroc, in villes, pouvoirs et modes de gouvernement urbain en Tunisie et au Maghreb, FSHS, Tunisie.
9.CHOUIKI Mustapha (2005): la recomposition périurbaine dans le grand Casablanca, communication au colloque : faut-il repenser l'espace rural ? université La Manouba , Tunisie.
10.CHOUIKI Mustapha (2013): la ville produit et/ ou instrument du pouvoir ? Des exemples du Maroc, in villes, pouvoirs et modes de gouvernement urbain en Tunisie et au Maghreb, FSHS, Tunisie.
11.CHOUIKI Mustapha (2002): l'espace public à Casablanca, gestion fonctionnement et dynamique, Communication aux journées d'études : La gestion territorialisée de la question urbaine. Quels effets ? Alger.
12.Claude Raffestin (1980): Pour une géographie du pouvoir, ENS Éditions, Paris.
13.EL GHAZALI Abdelaziz(1988): l'approche du concept du l'urbain, le cas du Maroc, in : l'évolution des rapports villes – compagnes au Maghreb, publication de la faculté des lettres et des sciences humaines Rabat.
14.François Fourquet (1988): Villes et économies-mondes selon Fernand Braudel. In : Les Annales de la recherche urbaine, N°38, Paris.
15.HURIOT Jean-Marie (2009): villes et économie : les infortunes du savoir, in Géographie, économie, société, vol11.
16.JACOBS Jane (1970):The Economy of Cities, Published By Random House, New York.

17.KAUFMANN Vincent (2014): Retour sur la ville, Motilité et transformation urbaines, presses polytechniques et universitaires romandes, premier édition, imprimerie en Italie.
18.MANUEL Castells (1976): Pouvoir, système urbain et lutte de classes, Paris.
19.MATHIEU, Nicole.(2004): Relations ville-campagne : quel sens, quelle évolution ? French National Centre for Scientific Research.
20.Paul-Henry Chombart de Lauwe (1963): des hommes et des villes, Payot, Paris.
21.PECQUEUR Bernard (2006): De la ville qui consomme à la ville qui produit. La reterritorialisation des fonctions économiques de l'urbain, Les Annales de la Recherche Urbaine, Paris.
22.René Maunier (2004): L'origine et la fonction économique des villes, l'hrmattan, Paris
23.SOMBART, Werner (2001): Economic Life in the Modern Age, New York.
24.Vanier Martin(2005): la relation ville compagne réinterrogée par la périurbanisation , cahiers français, n° 328, paris , la Documentation française.